«المركزي» أصدر التقرير الاقتصادي الـ 46.. انخفاض معدل التضخم إلى 1,5٪ خلال 2017

الهاشل: الدينار مستقر أمام موجة تراجع العملات العالمية

قال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد يوسف الهاشل إن بيانات التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية تشير إلى استمرار محافظة سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية خلال عام 2017، وذلك في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين للكويت، حيث تشير تلك البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الدينار الكويتي قد انحصرت ضمن هوامش ضيقة نسبيا خلال عام 2017 مقارنة بمعدلات تغير سعر صرف الدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

ومن جانب آخر، تسارعت وتيرة النمو في كل من عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ليبلغ معدله نحو 3,8٪، وأرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية ليبلغ معدله نحو 0,9٪ في نهاية عام 2017 مقارنة بنهاية العام السابق.

معدلات التضخم

وذكر محافظ المركزي في تصريح صحافي بمناسبة إصداره التقرير السادس والأربعين من سلسلة أعدها واصدرها بنك الكويت المركزي ان معدل التضخم في الكويت مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك سجل تباطؤا خلال عام 2017 ليبلغ نحو 1,5٪ مقابل نحو 3,5٪ خلال العام السابق. وعلى صعيد تطورات أعداد السكان والقوى العاملة في الكويت، تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن معدل نمو إجمالي عدد السكان في الكويت قد بلغ نحو 2,0٪ في نهاية عام 2017 مقارنة بنمو معدله 4,1٪ لعام 2016، ليصل بذلك إجمالي عدد السكان في نهاية عام 2017 إلى نحو 4,5 ملايين نسمة مقابل نحو 4,4 ملايين في نهاية عام 2016.

د.محمد الهاشل

رفع سعر الخصم «مرة واحدة» عزز الاستقلالية النقدية للكويت

نمو إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك بنحو 5٪ في نهاية 2017

569,2 مليون دينار الفائض الكلي في ميزان مدفوعات الكويت

من جهة أخرى، شهد إجمالي القوى العاملة انخفاضا طفيفا بنحو 0,02٪ في عام 2017 مقارنة بنمو معدله نحو 5,1٪ لعام 2016، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 2,705 مليون مقارنة بنحو 2,706 مليون في نهاية العام السابق ويعزى ذلك إلى انخفاض معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية بنحو 9,2٪ وتباطؤ معدل نمو أعداد القوى العاملة غير الكويتية بنحو 1,8٪ لعام 2017.

التسهيلات الائتمانية

وتشير تطورات أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية إلى تباطؤ معدل نمو تلك الأرصدة ليبلغ نحو 3,2٪ في نهاية عام 2017. وفي ظل استمرار الزيادة في مستويات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية خلال السنة الميلادية 2017، فقد أجرى بنك الكويت المركزي زيادة واحدة في سعر الخصم لديه بمقدار 0,25 نقطة مئوية في شهر مارس 2017 ليصل إلى 2,75٪.

أما على صعيد التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، فقد استمرت خلال العام المذكور جهود بنك الكويت المركزي في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الرامية إلى تعزيز متانة وحدات ذلك القطاع وترسيخ أجواء الاستقرار المالي، وذلك من خلال تكثيف الجهود الإشرافية والرقابة على وحدات القطاع المالي المحلي على النحو الذي يرفع قدرة القطاع على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني.

ميزانية البنوك

ويتابع التقرير الاقتصادي في الجزء الثالث تطور المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي في ضوء ما تبرزه البيانات المالية المجمعة لمختلف مجموعات الوحدات المصرفية والمالية من بنوك محلية، وشركات استثمار وشركات صرافة، وذلك للوقوف على بعض جوانب النمو والأداء واتجاهات تلك المؤشرات وتأثيراتها على الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات.

وفي هذا السياق، حقق إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نموا بلغ معدله نحو 5,0٪ في نهاية عام 2017 مقارنة بمستواه المسجل في نهاية العام السابق، وكذلك ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته بمعدل 12,1٪، في حين تراجع إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي بمعدل 10,6٪ في نهاية العام المذكور عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

ميزانية الدولة

وأشار المحافظ إلى أن الجزء الرابع من التقرير الاقتصادي يتناول تطورات أوضاع المالية العامة، حيث سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية 16/ 2017 عجزا فعليا بلغت قيمته نحو 4608,4 ملايين دينار مقابل عجز فعلي بلغت قيمته نحو 4612 مليون دينار للسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

العلاقات التجارية

ويستعرض الجزء الخامس من التقرير تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية للكويت مع الاقتصادات الأخرى، وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان مدفوعات الكويت خلال عام 2017، حيث شهد الفائض المحقق في الميزان السلعي ارتفاعا بما قيمته 1871,0 مليون دينار ونسبته 31,7٪. ويعزى ذلك في الأساس إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية على إثر الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية. وبذلك سجل الحساب الجاري فائضا بلغت قيمته نحو 2151,8 مليون دينار خلال عام 2017 مقابل عجز تقدر قيمته بنحو 1528,2 مليون دينار خلال العام السابق. وقد حقق الوضع الكلي لميزان مدفوعات الكويت لعام 2017 فائضا كليا بلغت قيمته نحو 569,2 مليون دينار.

أداء البورصة

وأخيرا، أشار المحافظ إلى أن الجزء السادس من التقرير يرصد تطورات النشاط في أداء بورصة الكويت خلال عام 2017، وفي هذا الإطار حققت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة الأسهم المتداولة وكميتها) ارتفاعا في نهاية عام 2017 بنسبة 98,67٪ و65,65٪ على الترتيب مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية العام السابق. أما المؤشر العام للأسعار، فقد أقفل على ارتفاع بنسبة 11,48٪ في نهاية عام 2017 مقارنة بنهاية العام السابق، وكذلك سجل المؤشر الوزني ارتفاعا بنحو 5,61٪ في نهاية عام 2017 مقارنة بإقفال نهاية العام السابق، وسجلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعا نسبته 4,67٪ في نهاية العام المذكور مقارنة بنهاية العام السابق.

الناتج المحلي

وتشير الإحصاءات المتوافرة إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية خلال عام 2017 بنحو 704,8 ملايين دينار وبمعدل 3,3٪ لتصل إلى نحو 22295 مليون دينار، مقابل نحو 21590,2 مليونا خلال عام 2016.

من جانب آخر، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو 1942,6 مليون دينار وبمعدل 8,1٪ لتصل إلى نحو 22097,9 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 24040,5 مليونا للعام السابق.

وفي محصلة تلك التطورات، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو 39769,3 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 40942,9 مليونا للعام السابق، ما يمثل تراجعا قيمته 1173,6 مليونا ومعدله 2,9٪.

«غسيل الأموال» تصدر 87 تدبيراً احترازياً على شركات مخالفة في أغسطس

قالت وزارة التجارة والصناعة أمس إن إدارة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب أصدرت 87 تدبيرا احترازيا على الشركات المخالفة الخاضعة لأحكام قانون رقم 106 لسنة 2013 ولائحته التنفيذية في أغسطس الماضي.

وأضافت الوزارة في بيان صحافي ان التدابير تضمنت توجيه انذار كتابي لشركتين عقاريتين وأمر بإلزام 49 شركة عقارات و7 شركات صرافة و4 شركات تأمين و23 شركة مجوهرات باتباع اجراءات محددة لتتوافق مع القانون بالاضافة الى إنذار أمر بتقديم تقارير لشركتين عقاريتين.

على صعيد متصل، أوضحت الوزارة ان إدارة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب استكملت 30 طلب تأسيس خلال شهر أغسطس الماضي منها 16 شركة عقارية و6 شركات صرافة (غير خاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي) و6 شركات مجوهرات وشركتا تأمين.

النفط يرتفع مع تعطل عمليات الحفر الأميركية

رويترز: ارتفعت أسعار النفط خلال تداولات أمس مع تعطل عمليات الحفر الأميركية الباحثة عن إنتاج جديد وتوقع السوق تقلص الإمدادات فور بدء سريان عقوبات واشنطن على صادرات الخام الإيراني في نوفمبر الماضي.

وسجل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي في العقود الآجلة 67,23 دولارا للبرميل، مرتفعا 48 سنتا أو 0,7٪ عن سعر آخر تسوية.

وصعد خام القياس العالمي مزيج برنت 64 سنتا، بما يعادل 0,8٪، في العقود الآجلة ليصل إلى 77,46 دولارا للبرميل.

وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة إن شركات الطاقة الأميركية خفضت عدد الحفارات بواقع اثنين الأسبوع الماضي إلى 860 حفارا.

واستقر عدد الحفارات منذ مايو بعدما أخذ يتعافى منذ عام 2016، عقب انهيار حاد في العام السابق مع هبوط أسعار الخام.

وفي ظل استقرار نشاط الحفر الأميركي والعقوبات الوشيكة على إيران، تشير التوقعات إلى تقلص المعروض في السوق.

وفي حين تضغط واشنطن على الدول الأخرى لخفض الواردات من إيران، فإنها تحث منتجين كبارا آخرين على رفع الإنتاج كي لا ترتفع الأسعار كثيراً.

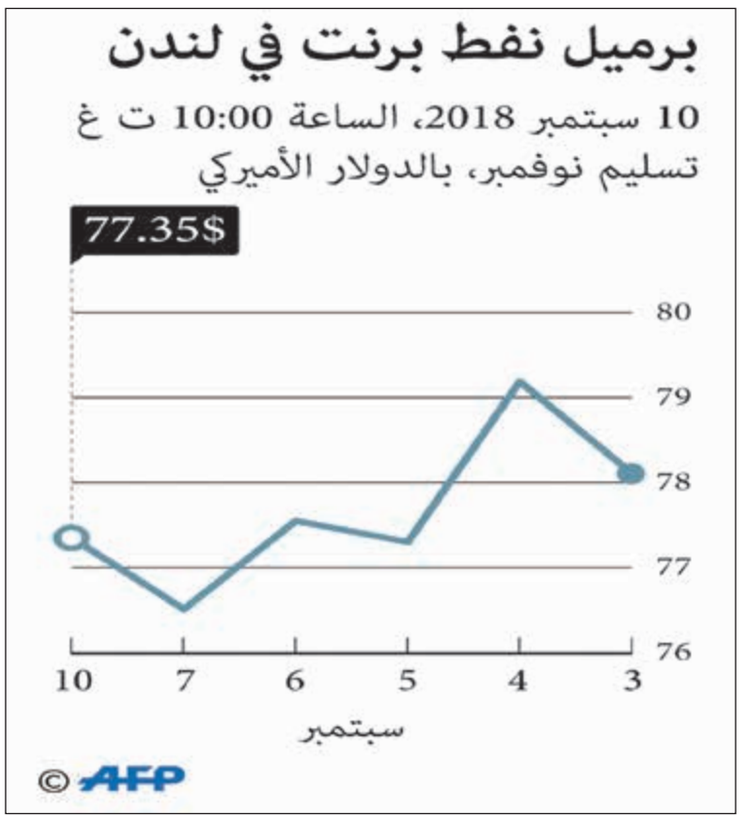

«بتكوين» وأخواتها تخسر 640 مليار دولار

واصلت العملات الافتراضية تراجعها أمس لتزيد من حجم خسائرها منذ يناير وتمحو بذلك أكثر من 600 مليار دولار من قيمتها السوقية الإجمالية.

وانخفضت عملة بتكوين بـ 1,56٪ إلى 6287 دولارا في التعاملات المبكرة أمس، في حين هبطت عملة الإيثريوم 2,03٪ عند 197,4 دولارا، حسب موقع أرقام.

وأدى هذا التراجع إلى انخفاض القيمة السوقية الإجمالية للعملات الافتراضية إلى 197 مليار دولار، وفقا لبيانات «كوين ماركت كاب»، منخفضة حوالي 640 مليار دولار من ذروتها المسجلة في يناير.

والقيمة الحالية لبتكوين ـ الأشهر بين العملات الافتراضية ـ أقل بكثير من المستوى الذي وصلت إليه في ديسمبر الماضي عندما سجلت حوالي 20 ألف دولار.

وهبطت العملات الافتراضية على مدار 5 من الأسابيع الستة الماضية وسط مخاوف من أن تبني الأصول الرقمية على نطاق أوسع سيأخذ وقتا أطول من المتوقع.

وزادت تلك المخاوف في عطلة نهاية الأسبوع بعدما علقت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأميركية التداول مؤقتا على سهمين مرتبطين بالعملات الافتراضية.

وكانت العملات الافتراضية قد خسرت نحو 50 مليار دولار في أغسطس الماضي.

وحذر عدد من البنوك المركزية حول العالم، بما فيها بنوك مركزية عربية، من التعامل بالعملات الافتراضية، لما لها من مخاطر على أموال المستثمرين فيها.

ولا تملك العملات الافتراضية رقما متسلسلا ولا تخضع لسيطرة الحكومات والبنوك المركزية، كالعملات التقليدية، بل يتعامل بها فقط عبر شبكة الإنترنت من دون وجود فيزيائي لها.

الدولار يتجاوز 70 روبل روسياً للمرة الأولى منذ 2016

وكالات: تراجعت العملة المحلية في روسيا دون 70 روبل لكل دولار أميركي للمرة الأولى في نحو عامين ونصف العام خلال تعاملات أمس، مع موجة بيعية تقودها مخاوف بشأن استقلالية البنك المركزي في البلاد.

وكان رئيس الوزراء «ديمتري ميدفيديف» دعا في الأسبوع الماضي إلى خفض معدل الفائدة قبل اجتماع السياسة النقدية يوم الجمعة المقبل. وعلق «أولريخ ليوتشرمان» المحلل في «كومرتس بنك» عبر مذكرة على تصريحات «ميدفيديف» بأن هذا التدخل في السياسة النقدية جاء في أسوأ وقت ممكن وأثر سلباً على الروبل.

وتعيش أصول الأسواق الناشئة تحت الضغط منذ عدة أشهر بفعل قوة الورقة الخضراء التي تضيف مزيدا من المعاناة بالنسبة للدول التي تمتلك ديونا مقومة بالدولار مثل الأرجنتين وتركيا.

كما تشهد روسيا ضغوطا إضافية تتعلق بفرض عقوبات من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وهبط الروبل الروسي مقابل الدولار بنسبة 0,4٪ لتصعد الورقة الأميركية إلى 70,1596 روبل. ويقف بذلك الروبل الروسي عند أدنى مستوى منذ مارس 2016.

وخلال نفس الفترة، استقر المؤشر الرئيسي الذي يقيس أداء الورقة الأميركية مقابل 6 عملات رئيسية عند 95,314.

وبلغت خسائر العملة الروسية مقابل الورقة الخضراء منذ بداية العام الحالي وحتى الآن 17,42٪.

7 اقتصادات ناشئة عرضة لأزمة أسعار الصرف

العربية. نت: قالت شركة نومورا إن 7 اقتصادات ناشئة عرضة لأزمات في أسعار الصرف، من بينها كل من مصر وتركيا والأرجنتين وسريلانكا وجنوب إفريقيا وباكستان وأوكرانيا، مضيفة أن هناك ثمانية بلدان أخرى قد تواجه مخاطر أقل لحدوث أزمة، وهي: البرازيل وبلغاريا وإندونيسيا وكازاخستان وبيرو والفلبين وروسيا وتايلاند. وتستند نتائج نومورا إلى نموذج لإنذار المبكر يدعى «داموكليس» يساعد في تحديد أزمات أسعار الصرف لثلاثين اقتصادا ناشئا، حيث إنه يقوم بفحص عدد من العوامل بما في ذلك احتياطيات النقد الأجنبي ومستويات الديون وأسعار الفائدة.